مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

الدولة المدنيّة في فكر السيد السيستاني (دام ظله) وأثرها في تعزيز الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

الشيخ مهدي عباس الربيعي (*)

الملخص

إن من أهم الأمور الضرورية للبشر وجود النظام الاجتماعي والهوية الوطنية الأصيلة لأفراده والدولة ذات الحكومة العادلة الحافظة لحقوق المجتمع، فإن الإنسان مدني بالطبع، ولا يحصل على حاجاته إلا تحت لواء حكومة حاسمة، ولأجل ذلك لم تخل حياة الإنسان في جميع مراحلها وأدوارها من حكومة ودولة. وحتى لو فرضنا محالاً أو نادراً تكامل المجتمع وتحقق الرشد الأخلاقي والتناصف والإيثار بين جميع أفراده فالاحتياج إلى نظام يجمع أمرهم في المصالح العامة لا يقبل الإنكار. ولا يختص هذا بعصر دون عصر أو مكان دون مكان.

ومن هنا، فان السيد السيستاني بلغ في فكره ووصاياه مرحلة الكمال، حيث حاول أن ينضجها من خلال الدرس والمباحثة والظروف السياسية والثقافية والعلمية التي مر بها، كمفكر إسلامي معاصر، و كفقيه ينتمي إلى مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، بان يكون الفكر المدني الذي وضعه لتوعية الأمة وإرشادها من خلال نقد الاستبداد وتفكيك مقوماته. ولذا اقتفى أثر بعض المفكرين الإسلاميين الشيعة المعاصرين في تنظيرهم الفقهي حول موضوعة الحكومة الصالحة، وذلك ما أسهم إسهاما ملحوظا في بناء وتعزيز الهوية الوطنية العراقية.

(*)الحوزة العلمية/ باحث إسلامي- النجف الاشرف
mirzamahdi336@gmail.com.//

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

فقد تجلى تعزيز الهوية الوطنية عند السيد السيستاني في ضوء فكرة الحكومة المدنية لديه، والتي ظهرت بصورة واضحة عند الشيعية الإمامية في العصر الحديث على يد الشيخ النائيني، الذي كان له الأثر الواضح من الناحية الفكرية لعديد من الأعلام؛ ومنهم السيد السيستاني، فقد تمثلت آراءه السياسية امتدادًا للشيخ النائيني في الكثير من النواحي والمواضيع؛ فكانت رؤية السيد السيستاني للحكومة المدنية بعد عام ٢٠٠٣م أي بعد سقوط الصنم في العراق، وتمثلت أراءه في مناقشة الوضع العراقي، وطرح افكاره في ذلك من خلال مناقشة قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)؛ وأيضا من خلال ما طرحه من فتاوى وتقريرات وبيانات وغيرهما حول الحكومة المدنية.

وتبين لنا من خلال البحث أن عناصر الحكومة المدنية عند (السيد السيستاني)، وهي بذاتها عناصر فاعلة في بناء الهوية الوطنية وتعزيز وجودها بين أبناء الشعب العراقي، وكالآتي: الانتخابات الدستور، حفظ النظام الأمن، الدين والدولة، حقوق المرأة، احترام حقوق الآخرين.

كما تركزت عنده الحكومة المدنية على تراث الإسلام ومطلب الحرية في إطار الكرامة الإنسانية وتستدعي البنية التاريخية على أساس الاستلهام، وليس التوقف عند التراث بما هو عقبة في الطريق، فأضفى على مشروعه القيادي الجنبة الإنسانية وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، والذي ألقى بظلاله على تدعيم أسس الهوية الوطنية وانماء جذورها، من خلال مواقفه الحكيمة في لم الشمل العراقي ونبذ الطائفية والتحزبية والدعوة الى التعايش السلمي بين أبناء الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، السيد السيستاني، الحكومة المدنية، العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

المقدمة

إنّ من أهم الأمور الضرورية للبشر وجود النظام الاجتماعي والهوية الوطنية الأصيلة لأفراده والدولة ذات الحكومة العادلة الحافظة لحقوق المجتمع، فإنّ الإنسان مدنيّ بالطبع، ولا يحصل على حاجاته إلا تحت لواء حكومة حاسمة، ولأجل ذلك لم تخلُ حياة الإنسان في جميع مراحلها وأدوارها من حكومة ودولة. وحتى لو فرضنا محالاً أو نادراً تكامل المجتمع وتحقق الرشد الأخلاقي والتناصف والإيثار بين جميع أفراده، فالاحتياج إلى نظام يجمع أمرهم في المصالح العامة لا يقبل الإنكار. ولا يختص هذا بعصر دون عصر أو مكان دون مكان.

كما أن موضوع الحكومة والسلطة أنها في قضية الهوية من الشواغل المعرفية الملحة للفكر السياسي منذ انتقال الرسول الخاتم محمد إلى الرفيق الأعلى وحتى يومنا هذا، ولعل الفقه

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

السياسيّ السنّي اتخذ لهذا الموضوع تسمية (الخلافة)، واتّخذ الفقه السياسي للمعصومين الأربعة عشر (عليهم السلام) لهذا الموضوع تسمية (الإمامة). في حين ان الفكر السياسي الشيعي هو تلك الآراء والتصورات التي أطلقها فقهاء الشيعة منذ عصر الغيبة الكبرى للحجة القائم (عجل الله فرجه) والى وقتنا الحاضر حول موضوع الحكومة بما يناسب خط مدرسة اهل البيت (عليهم السلام).

ومن هنا جاء مفهُوم الدولة المدنيّة كأحد النماذج البارزة لحكم الدولة، والذي لم يكن مصطلحًا واضحًا في الفكر الإسلاميّ؛ ولكن له وجود في التراث الإسلاميّ، حيث أنها تعود إلى (ميثاق المدينة) في عهد النبي (صلى الله عليه واله)، بل ويوَسس لها عدَّة أبعاد لإيجادها من التعاقد والشورى والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة ومحاسبة الأمة للحاكم؛ وكذلك في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر. وهكذا الأمر في الفكر الإسلاميّ وخصوصا عند علماء الشيعة، والذين برز من بينهم في الواقع العراقي المعاصر السيد السيستاني (دام ظله) والذي ألقى بظلاله على تدعيم أسس الهوية الوطنية وإنماء جذورها عن طريق بناء الثقة بين السلطة الحاكمة والشعب ومن خلال توطيد قواعد التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

أهمية الدراسة: أنّ البحث والدراسة عن أثر الفكر السياسي للسيد السيستاني (دام ظله) في تعزيز الهوية الوطنية العراقية عنده يأتي كمرتكز أساس لفهم أيديولوجية الرؤى الإسلامية المتواجدة في الواقع السياسي المعاصر؛ فان هذه الكيانات السياسية ترى انها تستمد شرعيتها وتصورها لبناء الدولة وحكمها على التوجيهات الصادرة عن السيد السيستاني (دام ظله). ومن هنا فان هذه الدراسة متجذرة في صلب الفقه السياسي الاجتماعي الإسلامي وتحليله؛ اذ ان دراسة فكرة الدولة تعد الركن الأساس في دراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة، لاسيما قضية الهوية الوطنية وواقعها في ضوء نظرية الدولة المدنيّة.

اشكاليّة الدراسة: إن الفكر السياسي الإسلامي (الشيعي) المعاصر لم يعالج مفهوم (الدولة) إلا نادراً؛ كونه مفهوماً سياسياً غربياً نهض بعد قيام الدولة القومية الحديثة في أوربا التي جاءت نتيجة لأمرين أساسيين هما: بزوغ فجر عصر النهضة، وقيام حركة الإصلاح الديني في القرنين الـ (١٥) والـ (١٦) الميلادي. فأتى السيد السيستاني (دام ظله) ليبني على ما أسَّس له الميرزا النائيني (قده) في نظريّته (الدولة المدنية) لحكم للدولة. فحاول ان يعطي لهذين المفهومين أبعاداً سياسية في نظريته هذه وانطلق من خلالها إلى تعزيز الهوية الوطنية العراقية. وهنا تكمن مشكلة البحث في فكر السيد السيستاني، وفي ذلك من هذه الاشكالية الرئيسية تتفرع اسئلة فرعية أبرزها:

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

- كيف ظهرت النزعة التأسيسيّة للدولة المدنيَّة على صعيد الفكر الاسلامي المعاصر؟

- ما هي معالم الدولة المدنيّة المعاصرة عند السيد السيستاني وأثرها في تعزيز الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

-هل أنّ ما أسسه من نظرية سياسية في دعم الهوية الوطنية له أثرٌ ملموس مقارب على أرض الواقع ام بقي قيد الفكر والتنظير؟ والى أي مدى أثر بها وتأثرت به في الواقع؟

فرضيّة الدراسة: يعد السيد السيستاني بنظريته السياسية المتأصلة من الرؤية الدستورية للشيخ النائيني حول مفهوم (الدولة) والحكم الصالح الرائد الأول من بين فقهاء مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، على صعيد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بشقيه الشيعي والسنّي؛ اذ ذهبت نظريته في أولى ركائزها إلى إقامة نظام حكم إسلامي مبني على الدستور ونبذ الاستبداد، والسعي نحو حكم مدني في إطار إسلامي، وتعزيز الهوية الوطنية للفرد بشكلٍ عامٍ والهوية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م بشكلٍ خاص.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في البحث على منهجين للتثبّت من صحّة الفرضيّة وهما:

المنهج الأول (المنهج التحليلي): اعتمدنا هذا المنهج بغية الوصول إلى جذور الأطروحات الإسلامية حول مفهوم الدولة والحكم الصالح لها في الفكر الإسلاميّ المعاصر عموماً، وعند السيد السيستاني خصوصا.

المنهج الثاني (المنهج المقارن): ركّنا الى هذا المنهج للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في تصورات المفكرين الإسلاميين المعاصرين من جهة، وبين التصورات السياسية للسيد السيستاني عن موضوعة الدولة المدنية من جهة أخرى وأثر ذلك في تعزيز الهوية الوطنية العراقية.

هيكلية الدراسة: سنبحث في هذه الدراسة عن النزعة التأسيسيّة للدولة المدنية في الفكر الإسلامي، وكذلك ملامح الهوية الوطنية العراقية في ضوء هذه النّظريّة المعاصرة في فكر السيد السيستاني (دام ظله) ؛ وقد قسم البحث على مطلبين، وفق الآتي:

المطلب الأوّل: النزعة التأسيسيّة للدولة المدنيَّة في الفكر الإسلامي.

المطلب الثاني: الدولة المدنيّة عند السيد السيستاني وأثرها في تعزيز الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م. ثم ختمنا البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

المطلب الأوّل

النزعة التأسيسيّة للدولة المدنيَّة في الفكر الإسلامي

إن مُصطلح الدولة المدنيّة لم يرد بلفظه في التراث الاسلامي القديم على الرغم من مفردي (الدولة) و(المدنيّة) هي عربيتان أصليتان.

وإن معناها الاصطلاحيّ جاء مِن بيئة غير غربية العرب أو الفكر السياسيّ العربي؛ فلهذا يُعرفها بعضهم قائلًا: «هذا مفهوم مترجم ومعرّب من الثقافةٍ الغربيّة الحديث؛ ويقصد به: الدولة التي تستقل بشئونها عن هيمنة وتدخل الكنسيّة؛ فالدولة المدنيّة هي التي تضع قوانينها حسب المصالح والانتخابات التي في نفس الوقت لا تخضع لتدخلات الكنيّسة»[١]؛ وهناك مِن يُعرفها بأنها: «دولة تحفظ العدل وحقوق المواطنين في المجتمع المدنيّ مِن الاعتداءٍ بحمايّة القانون لهم»[٢]. والبعض الآخر من يبحث عن وجودها في الفكر السياسيّ الإسلاميّ؛ وعن أفكار المفكرين الإسلامين، وأسباب بروزها في الفكر الإسلاميّ المعاصر.

وبعض الباحثين من يرى أنه لا يوجد في الفكر الإسلامي أي مفهُوم للدولة؛ بل أن مفهوم الدولة الدِّينيّة هو مفهُوم حديث ارتبط بنشوء التيارات الّدينيّة الإسلاميّة في القرن العشرين[٣].

إن الدولة المدنيّة تقوم على المؤسسات، والشورى هي آلية اتخاذ القرارات في جميع مؤسساتها والأمّة فيها هي مصدر السلطات شريطة ألّا تحلّ حرامًا أو تحرّم حلالًا جاءت بهِ النصوص الدِينيّة القطعيّة الدلالةٍ والثبوت؛ حيثُ يرجع البعض من المفكرين إلى أن أصلها يرجع إلى (ميثاق المدينة) الذي أقره في زمن النّبي (صلى الله عليه واله) فقد تضمن مفاهيم اساسيَّة منها التعدّديّة السياسيّة واستقلال القرار السياسيّ، وكذلك الحريّة والعدالة الاجتماعيّة والمساواة السياسيّة[٤].

إن الميثاق يختلف عن الدستور بطبيعة الحالٍ في أَنهُ لا يرسم بنية سياسيّة لدولة مدنية ولكنّه يعلن مبادئ سياسيّة تحكم العلاقات بين مكوناتها البنى الوحيدة التي يشير إليها الميثاق هي القبائل التي كونت المجتمع المدني إبّان عصر الرسالة؛ والتمييز الوحيد بينها يقوم على أساس مرجعيّتها الدينيّة[٥].

إن الدولة المدنيّة كما نعرفها اليوم هي التي تقوم على دستور يضعه البشر عبر ممثليهم تحقيقًا لمصالحهم ولغايّة تقدمهم يلازمه قانون بشري يحقق العدل والمساواة بينهم بلا تمييز متيحًا لهم (مع الدستور) حق الاختلاف وحريّة التفكير والتعبير؛ مشيعًا بينهم مناخاً من التسامح يدعم الحوار المجتمعي المقرون بالحرمّة في كُلَ المجالات التي يتقدم بها الوطن ويزدهر[٦]. أي إن أصولها النظريّة يعود إلى عهد النّبيّ الأعظم (صلى الله عليه واله) أي قبل أربعة عشر قرناً،

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

ويحددهـا بعضهم أنهـا تعود عند إنجـاز بيعة العقبة الثانيّة بيـن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه والــه) ووفد الأوس والخزرج إلى موسـم الحج في مكّة؛ وقـد تضمنت هذه البيعـة تعاقدًا على تأسـيس سـلطة سياسـيّة تحكم مجتمعًا سياسيً ملتزماً، وقد أقامت هذه السـلطة السياسيّة على أساس الإسلام نظامًا للحياة والمجتمع؛ فإن بيعة العقبة الأولى تمثل الأساس الايديولوجيّ للبيعة الثانيّـة. حيثُ أن الثانيّة مَثلت التعبير السياسـي التنظيميّ للدولة المدنيّـة[٧]. وإن الدولة المدنيّة عنده قامت على مؤسساتٍ دستوره ثلاث:

١- مؤسسة المهاجرين الاولين -الامراء.

٢- مؤسسة النقباء الاثني عشر -الوزراء.

٣- مجلس الشورى -المكون من سبعين عضوًا.

فهـذا واضـح بـأن الدولـة الإسـلاميّة دولة مؤسسـات؛ كانت القيادة فيها والسلطة جماعيّة ترفـض الفرديّـة والدكتاتوريّة والاسـتباديّة؛ ولهذه الحكمة السـاميّة لم يرد في القرآن الكريم مصطلح (ولي الأمر) بصيغة المفرد وإنما جاء التعبير بصيغة الجماعة[٨].

وكما عمـل النبيّ (صلى الله عليـه واله) في السـنة الأولى مـن وصوله إلـى المدينـة بعدّة أمور منها بناء المسـجد وجعلـة محورًا ونقطة انطـلاق للمجتمع الجديد، وكذلـك المؤاخاة بين المهاجريـن والأنصار، وإصـدار الوثيقة التي عرفـت بـ(وثيقة المدينة) التي تنظم العلاقة بين المسـلمين واليهود باعتبارهم يشـكلون مجتمعًا سياسـيًا واحـدًا متنوعًا فـي انتمائـهِ الدّينيّ[٩]. وقـد عمل علـى إيجاد مجتمع الكفايـة والعدل، وخصص جزءٍ مِن الأموال العامة للإنفاق على الأيتام والمعوزين والعاجزين عن العمل. وكما وضع أسـس العلاقـات الخارجيّة مـع الأقوام والدول الأخرى، وعقد المعاهدات والاتفاقيات؛ وبهذه الاعمال أو الانشـطة تشكلت الدولة على أساس الإسلام[١٠].

إن الشريعة الإسلاميّة هي دستور تلك الدولة؛ وأن أحكامها صالحة لِـكُلٍ زمان ومكان؛ لأنها شريعة إلهيّة[١١]؛ إذ يذهب البعض من الباحثين إلـى القول بأن الدولة في جميع وظائفها مهمتها تطبيق الشـريعة التي تعبر عن القانون الالهي؛ ويجب أن تشـكل القاعدة للدولة ودستورها[١٢]؛ ولهـذا تكون الشـريعة (قوام الدولة الإسـلاميّة ومصدر شرعيّة النّظام السياسي فيها)[١٣].

ويؤكد بعضهـم على أن "دولـة المدينة التي أنشأها الرسـول هي أقدم صورة للدولة كتنظيم لاجتماع السياسـيّ؛ ذلك أنه قد تقرر فيها لأوّل مرّةٍ المبـدأ المعروف بمبدأ الشـرعيّة. أو مبدأ خضـوع الدولة للقانون؛ فالأحكام الشـرعيّة أو القانونيّـة التـي جـاء بها الوحي فـي القرآن أو السـنة هي أحكام صادرة عن سـلطة أعلى مِن سلطة الدولة جميعا[١٤].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

ونفهم مِن هذا أن الدولة لها صدى في الإسلام؛ فإن الأمّة في هذه الدولة الإسلاميّة هي مصدر السلطات؛ لأنهُ لا كهانة في الإسلام؛ فالحكام نواب عن الأمّة وليس عن الله والأمّة هي التي تختارهم وتراقبهم وتحاسبهم وتعزلهم عند الاقتضاء[١٥].

وسلطة الأمّة التي تمارسها بواسطة ممثليها الّذين تختارهم بإراداتها الحرة؛ لا يحدها إلا المصلحة الشرعيّة المعتبرة ومبادئ الشريعة التي تلخص قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)[١٦].

فالدولة المدنيّة الحديثة هي التي تستمد فيها السلطة من الأمّة؛ ويكون الحق فيها فوق القوة والأمّة فوق الحكومة أو الرئيس ويكون الرئيس في هذه الحالة موظفًا لدى الأمة لوقتٍ معلوم متفق عليه بحكم الدستور ويمارس سلطاته مع وجود رقابة عليهِ مِن السلطة التشريعيّة؛ ويكون خاضعًا لأحكام السلطة القضائيّة شأنه شأن أي مواطن؛ وبظل مرضيًا عنهُ ما ظل رئيسًا لِكُنِ الأمّة بِكُل طوائفها حتّى تلك التي تعارضه[١٧].

وإن النصوص الإسلاميّة السياسيّة التي تتعلق بشؤون الحكم والإدارة، وكذلك في التجربة النبويّة؛ أن لها مكونات اساسيّة منها التعاقد ومفاده هو إن الدولة في الرؤيّة والتجربة الإسلاميّة؛ هي دولة قائمة على التعاقد، أي دولة تعاقديّة؛ لأن الدولة تكون قائمة على رضى الشعب على الحاكم ولم تكون قائمة على الغلبةِ والاكراه، أي تكون قائمة على الانتخاب والاختيار[١٨]؛ وفي المعنى يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «ألا وإنّ لكم عندي ألا أحتجز دونكم سر إلا في حرب. ولا أطوي دونكم أمرًا إلّا في حكم»[١٩]؛ وإن صيغة التعاقد تترتب حقوق ومسؤوليات كحق الشورى وحق الاختيار وحق المراقبة وغيرها.

وكذلك المشاركة التي هي مِن المكونات الأساسيّة في الدولة المدنيّة أي مشاركة الأمة في الشأن العام والرؤيّة الإسلاميّة السياسيّة؛ بشكلٍ أو بآخر بالشأن السياسي العام وتحث الجميع على تحمل المسؤوليّة والمشاركة في الشؤون السياسيّة والعامة، وقد أشارَ أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى المشاركة قائلًا: «لا تَكَفُوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقْ أَوْ مَشُورَةٍ بَعَلٍ. فَإِني لَسْت في نفسي بفوق أن أَخْطئ، ولا آمَن ذلك من فعلي، إلا أن يَغفِيَ الله مِنْ نَفسي مَا هو أَمْلكُ به مِني، فَإنمَا أنا وأنتم عبيد مَملوكُونَ لِربٌ لا رَبٌ غَيره، يَمْلكُ من مَا لا نملك مِن أَنْفُسِنا»[٢٠].

لذا فإن مِن العناصر الأساسيّة للدولة المدنيّة في كُلِ التجارب السياسيّة. هو مدى مساهمة ومشاركة المواطنين الحقيقيّة والفعليّة في شؤون الحياة السياسيّة ومؤسسات الدولة المختلفة، والتعدديّة السياسيّة، ومبدأ المشاركة الشعبيّة في الحياة العامّة[٢١]. وكما أن العنصر الأخر هو المراقبة والمحاسبة أي ألا يكتفي لاستقامة الحكم والتزام العمل بالدستور، أي يجب مراقبة عمل المسؤولين فيها؛ فإن الأمر

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

بحاجــة إلــى مراقبة مؤسســيّة وشــعبيّة؛ وذلك لضمان ســلامة المسيرة والتزام كُلَ المسؤولين بالدســتور ومقتضيات العدالة والمساواة»[٢٢]؛ لــذا نجد أمير المؤمنين يقول: «فلا تُكَلِّموني بِمَا تُكَلَم به الْجَبَابِــرَةُ؛ ولا تتحفظوا مني بِما يَتَحَفْظُ به عِنْد أَهْــلِ الْبَادِرةِ؛ ولا تُخَالِطوني بِالْمُصَانعة ولا تَظُّنوا بي اسْتثقالًا في حَقّ قيل لي»[٢٣].

وكما أن الدولة الإسلاميّة تعتمد على التعدديّة الدّينيّــة والسياســيّة والفكريّة أيضًــا في الأّمة، ليســت باعتبارها فحسب بل من تجليات الحريّة وحقًا من حقوق الإنسان، كما لغير المسلم كامل حقوق المواطنــة وعليهم كامل الواجبات حالهم حال المسلمين[٢٤]. والعنصر الأُخير هو التداول والانتقال الســلميّ للســلطة؛ وهــذا يتحقق عن طريق الانتخاب وحريّة الاختيار من قبل أفراد الأمّة للوصــولٍ إلى الحكم في الدولــةٍ المدنيّة؛ لذلك فإن التداول السلمي للسلطة والمسؤوليات العامة مِن الأركان الأساسيّة للدولةٍ المدنيّة؛ فإن بغياب هذا العنصر تكون الدولة شموليّة[٢٥].

وكذلك يرى بعص الباحثين أن أمير المؤمنين (عليه السلام) يؤكد على الدولة المدنيّة؛ فرسالته إلــى مالك الاشــتر، بيّنــت الكثير من الأســس العديــدة للدولة المدنيّة منها الامانة والمشــاورة والتعــاون، والمحبــة والتســامح، وكذلك العدل وعــدم الاحتجــاب عــن الرعيّــة والنزاهــة والمســؤوليّة والحريّة واحتــرام الاخرين وحق المعارضة السياسيّة؛ وكذلك مبدا المواطنة[٢٦].

وكما تعود تأصيــلات هذه النظريّة في الفكر الإســلاميّ للعديد من المفكريــن، ومن أبرزهم ابــن خلدون؛ حيثُ بحث في أصل نشــأة الدولة وعالج مســألة وجدها بنهــج عقلي[٢٧]؛ وعرف وجــود الدولــة المدنيّة: «إن المــدن والأمصار فعــدوان [النّــاس] بعضهــم على بعــض تدفعه الحكام والدولة بما قبضوا على أيدي من تحتهم من الكافــة أن يمتد بعضهم على بعض أو يعدو عليــه فهم مكبوحــون بحكمة القهر والســلطان عــن التظالم إلا إذا كان مِن الحاكم بنفســه. وَأمّا العدوان الَّذي من خارج المدينة؛ فيدفعه ســياج الاســوار عند الغفلة أو الغرة ليلًا أو العجز عن المقاومة»[٢٨].

وكذلــك إن (الشّــيخ الشــاطبي) الــذي قســم الضرورّات إلى ثــلاث هي حفظ النفس والعقل والديــن؛ فأن هــذ كلها مــن الكليــات ومقاصد الشــريعة التــي تعد مصــدرًا مهما فــي الرؤيّة الإســلاميّة للدولــة؛ ولأن مِن مبــررات وجود الدولةٍ حفظ الدّين وسياســة الدنيا به؛ فإن أهمّية الخليفــة والحكم مهمة عنــده؛ لذا قال: «فإذا بلغ الإنســان مبلغًــا فهم عن الشــارع فيه قصده في كُلَ مسألة من مسائل الشريعة وفي كُلَ باب مِن أبوابهــا؛ فقد حصل له وصف وهو الســبب في تنزله منزلة الخليفة للنبيّ (صلى الله عليه واله) في التعليم والفتيا والحكم بما أنزل الله»[٢٩].

ومِنْ ثم جاء (الإمام الغزالي)، وقد تبع (الشّيخ الشاطبيّ) في أن الخلافة والحفاظ على المقاصد أمرٌ مهم للغايّة، بل هو مِن ضروريّات الشرع؛

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١٠٩١١/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

حيـثُ ذكـر أنَّ: «مقصود الشـرع مـن الخلق خمسـة وهو أن يحفـظ عليهم دينهم؛ ونفسـهم؛ وعقلهـم؛ ونسـلهم؛ ومالهـم؛ فكُلَ مـا يتضمّن حفظ هذه الأصول الخمسـة فهو مصلحة. وكُلَ مـا يفوت هـذه الأصـول، فهو مفسـدة ودفعها مصلحـة»[٣٠]؛ وعلـى هذا الاسـاس بنى الفقه السياسيّ الإسلامي إن الخلافة تقوم على أساس عقد؛ وكما يشـر (الشّـيخ المـاورديّ) إلى هذا المعنـى «عقد مراضاة واختيار لا يدخله إجبار ولا إكراه[٣١].

وبعض الباحثين يرجع أسـباب بروز الدولة المدنيّـة في الفكر السياسـيّ المعاصر كان بعد سـقوط الخلافة العثمانيّة[٣٢]؛ لأنها كانت مهتمة بالدفـاع عن فكرة (وجـوب الخلافة/ الإمامة)؛ ردّاً علـى بعض الكتابات التـي أنكزت وجوب هـذ الفكرة وفـي طليعتهم (علي عبـد الرزاق) الـذي قال: «الدّين بريء مِـن تلك الخلافة التي يتعارفها المسـلمون، وبريء مِـن كُلَ ما هيأوا حولها ممن رغبـةٍ ورهبةٍ ومن عزّ وقوة»[٣٣]؛ فقد انقسمت آراء المفكرين بين وجوب الخلافة وعدمهـا، ومـن الّذيـن ردوا على فكـرة عدم وجوب الخلافة؛ فقد: «اجمع سـلف الأمّة وأهل السـنة؛ وجمهـور الطوائف الأخـرى على أن نصب الإمـام أي توليته على الأمّة واجب على المسلمين شرعًا لا عقلا»[٣٤].

و يشير(الشّـيخ محمد عبده) إلى أهمية وجود الخلافـة أو السـلطان لإدارة البـلاد وحمايتهـا وتنفيذ الاحكام الإسـلاميّة؛ لذا قال: «قد قررت الشّـريعة الإسلاميّة حقوقا للحاكم الأعلى؛ وهو الخليفـة أو السُـلطان، ليسـت للقاضي صاحب السـلطة الدّينيّـة؛ وإنما السـلطان مديـر البلاد بالسياسـة الداخليّـة والمدافـع عنهـا بالحـرب أو بالسياسـة الخارجيّـة؛ وأهل الديّـن قائمون بوظائفهم؛ وليس لـه عليهم إلَّا التوليّة والعزل، ولا لهم عليـه إلا تنفيذُ الأحكام بعدّ الحكم ورفع المظالـم»[٣٥]؛ وكمـا يقول: «حاكـم مدني من جميع الوجوه»[٣٦].

ويقـول الشـيخ (يوسـف القرضـاوي) إن الدولة في الإسـلام تكون حسـب المرجع الذي تسـتند عليه هو الاختيار أو البيعة أو الشورى؛ ومسـؤوليّة الحاكم أمام الأمة؛ لذا قال: «الدولة الإسـلاميّة التـي يقيمهـا الإسـلام؛ ويدعـو إليها الإسـلاميون ليسـت هـي الدولـة الدّينيّة الثيوقراطيّة التي اسـتقيتم صورتها مِن الكنيسة الغربيّـة فـي عصورهـم الوسـطى، فالخطـأ كُلَ الخطـأ الظـن بـأن الدولة الإسـلاميّة التي يدعو إليها الإسـلاميون دولة دينيّـة. أَما الدولة الإسـلاميّة مرجعها الإسـلام؛ وهي تقوم على أسـاس الاختيارِ والبيعةِ والشورى. ومسؤوليّة الحاكم أمام الأمّة»[٣٧].

وقـد تبع هـذا الـرأي بعـض المفكرين حين قال: «الدولة الإسـلاميّة دولـة مدنيّة تقومُ على المؤسسات؛ والشورى هي آليّةُ اتخاذ القرارات فـي جميع مؤسسـاتها والأمّةُ فيهـا هي مصدر السـلطات شـريطة ألا تحـل حرامًـا أو تحرّم

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

حـلالًا. جاءت بـهِ النصـوص الدِينيّـة قطعيَّةٌ الدلالـة والثبوت؛ هـي دولةٌ مدنيّـة. لأن النّظْمَ والمؤسسات والآليات فيها تصنعها الأمّة»[٣٨].

وكما إن رؤيّة (الشّيخ النائيني) وتحليلاته في الجانب السياسـيّ الإسـلاميّ أمرٌ قلّ نظيره في سـاحةٍ الفقه السياسـي وبالخصوص عند فقهاء الإماميّة. حيثُ ناقش مسألة السلطة ومهمتها في زمن الغيبة حسـب رؤيّة الإماميّة؛ وأشـار إلى مسألة عدم الاسـتبداد في السلطة -أو الوصول إلى السـلطة المسـتبدة-حيثُ نظّـر إلى وجوب إيجـاد دسـتور الـذي يعد مِـن ركائـز (الدولة المدنيّة)؛ فقد حدد صلاحيات السـلطات الثلاثة (التشـريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة) وصلاحيات الحاكـم أيضًـا، وكما أكـد على مسـألة حقوق الشـعب واحترامهـا. وكانـت عناصـر الدولة المدنيّـة عنده عديـدة مِنها: (الدسـتور، مجلس النـواب، فصـل السـلطات، الدّيـن، والدولة، المراقبة والمحاسبة؛ والحرّية والمساواة، وسنّ القوانين وغيرها)[٣٩].

وقد تأثر بأفكار (الشّـيخ النائيني) السياسـيّة من الاعـلام المعاصرين (السَّـيّدِ السيسـتاني) الذي سـنبحث أفكار تجاه الدولـة المدنية وأثره في تعزيز الهوية الوطنية في المطلب القادم.

وخلاصـة مـا تقدم نـرى أن الدولـة المدنيّة التـي جاء بها الإسـلام التي طورهـا المفكرين الإسـلاميين تنص على العديد مِن الأمور منها وجود دسـتور واستنادها إلى عمليّة الفصل بين السـلطات، وكذلك عدم التميـز بين أفراد الأمة على أسـاس العـرق أو الطائفـة وغيرهما مِن الفوارق؛ فهي دولة تسعى إلى تذليل الصعوبات التي كانت تواجها الحكومات التي شهدها العالم وبلورة صعوباتها ووضع لهُ علاج فجاءت هذه الدولة لتعطي المميزات والخصائّص الناصعة.

المطلب الثّاني

الدولة المدنيّة عند السيد السيستاني وأثرها في تعزيز الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

قـد تجلى تعزيـز الهوية الوطنية عند السـيد السيسـتاني فـي ضـوء فكـرة الدولـة المدنية لديـه- والتـي ظهـرت بصـورةٍ واضحة عند الشـيعيّة الإماميّـة في العصـر الحديث على يد (الشّـيخ النائينـي) الذي كان لـهُ الأثر الواضح مِـن الناحيّة الفكريّة لعديد مـن الأعلام؛ ومنهم (السَـيّدِ السيستاني)-؛ فقد تمثلت آراءه السياسيّة امتدادًا (للشـيخ النائيني) في الكثير من النواحي والمواضيع؛ فكانت رؤيّة (السَـيّدِ السيسـتاني) للدولـة المدنيّة بعد عام ٢٠٠٣م أي بعد سـقوط الصنم فـي العراق، وتمثلت آراءه في مناقشـة الوضـع العراقـي، وطرح افـكاره في ذلك من خـلال مناقشـة قاعدة (لا ضـرر ولا ضرار)؛ وأيضًا مِن خلال ما طرحة مِن فتاوى وتقريرات وبيانات وغيرهما حول (الدولة المدنيّة).

وعلى الرغم من اقتصار (السَّـيّد السيستاني) عن الدخـول في التفاصيل السياسـيّة؛ وتركيز

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

جهـده وعبقريته على القضايـا الدينيّة بتنويعها فـي مجالات الفقه والاجتهـاد والفتاوى، إلا أَنَهُ ظـلّ حاضرًا ومتوقّد الذهن حيـال كُلَ ما يمس العراق وشـعبه وحيال بناء مشروعة السياسيّ القائم على أسـاس الدولة العادلة[٤٠]؛ حيثُ كان سـعيه إلى بناء الدولة والهويـة الوطنيّة للعراق علـى أنقاض الدولة السـابقة. فقـد تمثلت إدارة الدولة العراقيّة برؤيّة (السيّد السيستاني) قائلًا: "إن السَّيّدِ السيستاني؛ يدير فقها الدولة العراقية، وإن الرؤبـة التي يتبناها السّـيّدِ السيسـتاني في إدارة المسـألة العراقيّـة لا تسـتهدف بناء دولة شـيعيّة بالمعنى الايديولوجـيّ. وإنّما بناء دولة مدنيّة تشترك جميع أطياف الشعب العراقيّ في تكوينها وإدارتها»[٤١].

وتمثل الدولة المدنيّة عند (السَـيّدِ السيستاني) بصورةٍ مختصرة أن وجـود الدولة ينصب في خدمة الشـعب، والشـعب هو الذي يقرر شكلها المرسـوم المراد العمل به وانتخاب المسؤولين والنواب عنه عن طريق الانتخابات المباشـرة. ويرفض تدخل الدين بالدولة إلا في الحدودِ التي رسمها الدستور وأقر بها، وهي احترام الإسلام وهويـة غالبية طوائف الشـعب؛ وإن الخطوط التي عمل بها (السّيّدِ السيستاني) في بناء الدولة المدنيّة لتعزيز الهوية الوطنية كانت كالاتي[٤٢]:

١. التحـرر من ثقافة الشـعارات الفضفاضة التي لا تغيّر مِن الواقع شيئًا، والعراق لا يحتاج إلى شـعارات أيديولوجيّة كبـرى، وإنه يحتاج إلـى أعمـال عظيمة وكبـرى فـي كُلِ الحقول والمجالات.

٢. بناء حقائق المشـهد السياسـي على أسس التنافس السياسـي؛ وليس الطائفـي أو القومي؛ لذلك فثمـة حاجة لبناء أحزاب سياسـيّة وطنيّة بعيدًا عن الانقسـام الطائفي والقوميّ؛ فالتحرر من الانقسـامات الطائفيّـة والقوميّة في العراق يقـرب المشـهد العراقي من بناء دولة؛ ليسـت مزرعة لأحد من المكونات أو القوى السياسيّة؛ ويصـوغ الواقـع العراقـي علـى اسـاس أكثر صلابة وقدرة على الاستمرار.

٣. إن المجتمعات المتنوعة والمتعددة؛ بحاجة إلى دولة حاضنة لجميع حقائق التنوع الموجودة في المجتمـع. وفي تقديرنـا إن العراق بوصفه مجتمعـا متنوعًا هـو بحاجة إلى دولـة متعالية على انقسـامات المجتمع؛ دون الاستعلاء على المجتمـع؛ وهذه الدولة هـي الدولة المدنيّة التي تنطلـق من مبادئ وأسـس يقبلهـا الجميع وفي الوقت ذاته قادرة على احترام كُلَ الحساسـيات والاعتبارات.

وكمـا أكـد إن وجـود الأحـزاب السياسـيّة الشـيعيّة لا يدعو لتأسـيس دولة إسـلاميّة؛ لذا يقـول: «إن القـوى السياسـيّة والاجتماعيّـة الرئيسـة فـي العراق لا تدعو إلـى قيام حكومة دينيّة؛ بل تدعو إلى نظام يحترم الثوابت الدّينيّة للعراقيين»[٤٣]. حيثُ نراه يبعد رجال الدّين عن أي أمـر سياسـيّ أو تنفيـذي أو إداريّ؛ فيقول: "لا يصـح أن يُزجّ برجال الدّيـن في الجوانب الإداريّة والتنفيذيّة؛ بل ينبغي أن يقتصر دورهم على التوجيه والإرشـاد والإشراف على اللجان

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

التي تتشكل لإدارة الأمور المدنية والخدمات العامّة للأهالي»[٤٤]، ويحدد ذلك وظيفتهم في الشأن الدّينيَ فقط فيقول: «وظيفتهم في هذا الزمان كسائر الأزمنة فيما يتعلق بالمجتمع في السعي في ترويج الشرع الحنيف ونشر أحكامه وتعليم الجاهلين...»[٤٥].

وإن رؤيته بالنسبة لطرح الدولة المدنيّة تمثيليّة-ديمقراطيّة اضحت بارزةً بعد سقوط الصنم، وقد كان لهُ الأثر البارز في تشكيلِ النّظام السياسيّ الجديد، بل وتطويره على الرغم مِن الأعم الاغلب مِن المراجع يؤمن بوجود الخط التقليديّ في تشكيلِ النّظام -وفق معايير تضمن سير الحكومة على خط معتدل- إلا إنهُ كان يؤمن بوجود ربط أو جمع بين الخطين التقليديّ والحديث مِن أجل مواكبة النّظم السياسيّة الحديثة وتماشيًّا مع متطلبات العصر وما تتطلبه الأمّة من مصلحةٍ في ذلك، وقد يُلاحظ ذلك في عدّة أمور، وهي[٤٦]:

١. إن مرجعيّة النُجف الاشرف دعمت بقوةٍ كبيرةٍ باتجاه تأييد العمليّة السياسيّة.

٢. إن هذه المرجعيّة أرادت تشكيل نظام سياسيّ وفق الدولة المدنيّة التي تحترم الإسلام والتنوع الدِينيّ والثقافي وفق مبدا التعايش السلميّ.

٣. إن هذه المرجعيّة دعمت النّظام المطروح وخاطبت الجهات الدوليّة الأخرى مِن أجل تشكيله.

وإن الرؤية التي يتبناها (السَيّد السيستاني) كانت مِن منطلق للبدايّة الفعليّة لامتلاك أسباب التقدم والتطور، وهذا لاعتباراتٍ عديدة منها[٤٧]:

١. إن قوة الدولة وصلابتها الحقيقية نابعة بالدرجة الأولى مِن التفاف النّاس عليها وتمثيلها لقوى النّاس المختلفة؛ ويبدو مِن مختلف الوقائع أن الدولة المدنيّة التي تمثل جميع الحساسيات والاعتبارات هي القادرة على صياغة المجتمع على أسس أكثر عدالة وحريّة؛ وهذا ما تحتاجهُ مجتمعاتنا العربيّة والاسلاميّة.

٢. إن الدولة المدنيّة في حقيقتها وجوهرها تقف بالضد من دولة الرأي الواحد والزعيم الواحد.

نرى إن عناصر الدولة المدنية تمثلت عند (السَيّدِ السيستاني) في ركائز عديدةٍ منها:

أوّلًا: الدستور: إن أهمية الدستور واضحة في فكر السيد السيستاني، حيث اعتبره الاساس في تشكيلِ الحكومة -العراقيّة-والاستفتاء عليه مِن قبل الشعب؛ لأنهُ من أهم المقومات الأساسيّة في تكوين الحكومة الراكزة؛ فأنهُ يوضح هوية البلد الوطنيّة؛ القوميّة؛ الاثنيّة الايديولوجيّة؛ ويحدد مصادر التشريع؛ ونوع الحكم؛ وعلاقة النّظام بعناصره؛ وعلاقتها ببعضها والضوابط التي تحكمها سواء منها مبدأ فصل السلطات أو مرجعيّة السلطات، أي أنه يمثل أو يشكل فلسفة الحكومة[٤٨]؛ حيثُ أرسل رسالةٌ إلى ممثل الأمم المتحدة (الاخضر الإبراهيمي)؛ فجاءت الرسالة بأسس

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

ومعاييـر مهمة وهي: «إن المرجعيّة التي بذلت جهودًا كبيرة في سـبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وأشرافها على العمليّة السياسيّة واجراء الانتخابات العامّة. كانت تتوقع أن يترك لممثلي الشـعب العراقي في الجمعيّة الوطنيّة المنتخبة حربّة إدارة البلـد في المرحلة الانتقاليّة. وكتابة الدسـتور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم»[٤٩].

إن مِـن أهـم معايير الدولـة المدنيّة عنده هو الدسـتور وأن يكتب بأيدي أهـل البلد ويوضح آليـة كتابته من أجـل بناء الدولة ومؤسسـاتها؛ والحفاظ على اسـتقلالها وخصوصا فيما يتعلق بتأسيس مجلس تشريعي يقوم بكتابة دستور دام للعـراق[٥٠]؛ فيقول في هذا الصـدد: «لا بُدَ من إجـراء انتخابات عامّة لكي يختـار كُلَ عراقي مؤهـل للانتخاب مِن يمثلهُ في مجلس تأسيسـيّ لكتابة الدسـتور، ثم يجري التصويت العام على الدسـتور الذي يقره هذا المجلس...»[٥١]. ونفهم من هذا حثه على اجراء الانتخابات ومشـاركة المواطنين بكُل اطيافهم ومذاهبهم لعلمه اليقيني بأن القوات المحتلّة تريد كتابة دسـتور بما يلائم طموحات الدولة الاستعمارية في هذا الوقت أو في المستقبل، وهذه الرؤية تتأكد من هذا القول: «كما أن بريمر لم يكن مخلصًا تمامًا حين تعهد بـأن يكتب العراقيّـون وحدهم الدسـتور بِرُمَتهِ ليجسّد ثقافتهم ومعتقداتهم»[٥٢].

ويلاحـظ أن مراد المرجعيّة مِن تشـكيل هذا النّظام هو أن تكون الدولة معتمدة على الشورى والتعدديّـة واحترام حقوق الإنسـان، والابتعاد عـن التمايـز الدينـي والثقافي؛ فيقـول في هذا المعنـى: «الثوابت الدينيّـة والمبادئ الأخلاقيّة والقيم الاجتماعيّة النبيلة للشعب العراقي ينبغي أن تكـون الركائز الأسـاس للدسـتور العراقي القـادم؛ إلى جنب مبدأ الشـورى واحترام لرأي الأكثريـة؛ ونحو ذلـك»[٥٣]، وقد تبنى (السَـيّد السيستاني) النظام الديمقراطي بشرطٍ أن يكون قائمًا على العدل والمساواة والحربّة أيضًا، وما يضمن هذا كله هو وجود دستور يكفل بضمانها وصيانتها مع التطبيق الفعلي[٥٤]؛ وأشار أيضًا إلى هذا المعنى قائِلًا: «ومن المؤكد أن العراقيين جميًعا... متفقون على ضرورة التأسـيس لنظام جديد يقر بمبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هـذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر»[٥٥]. ولا يعتقد بأن تتسلم المرجعيّة الدور السياسي لإدارة الدولة؛ لكنه يعتقد أن المرجعيّة الّدينيّة معنية بشكل مباشر في ألا يكون الدستور العراقيّ مناقضًا للمبادئ الإسلاميّة العامّة[٥٦].

ثانيًـا: الانتخابـات: إن أهمّيـة الانتخابات تكمـن لإضافـة شـرعيّة تكويـن الحكومة بعد عـام ٢٠٠٣م؛ لأنهـا ترى ان لا شـرعيّة لأي حكومـةٍ مِـن دون أن تكون مُنبثقـة مِن اختيار الشـعب وحسـب إرادتها؛ حيثُ قال: «إن شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشـعب العراقي وآليـة ذلك أن تجري انتخابات عامّة لكي يختار كُلَ عراقي مِن يمثلهُ في مجلس تأسيسـي لكتابةٍ

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

الدستور «وقال أيضًا في موضع آخر: «أن يكون المؤتمر الدستوريُّ الذي سيعد الدستور القادم منتخبًا من قبل الشعب لا من آية جهةٍ كانت»»[٥٧].

وكما حث على المشاركة في الانتخابات بِكُل أنواع واطياف الشعب العراقيّ لاختيار مجلس النواب الذي يمثلهم؛ لذا قال: «إن هذه الانتخابات لا تقل أهميّةً عن سابقتها وعلى المواطنين -رجالًا ونساءً -أن يشاركوا فيها مشاركة واسعةً. ليضمنوا حضورًا كبيرًا وقوتًا للَّذين يؤتمنون على ثوابتهم؛ ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم؛ ولهذا الغرض لا بُدَ أيضًا من التجنبٍ عن تشتيتٍ الأصواتٍ وتعريضها للضياع...».

ثالثا: حفظ النُظام: وحرص على مسألة حفظ النّظام ونبذ الفتنة الطائفيّة؛ لأنه يرى أن تاريخ العراق السياسي، وقف ضد أي توجهات تتحدث عن الطائفيّة أو القوميّة؛ فقد حرم الدم العراقي بشكل قاطع وهناك وثائق تشير إلى هذا المعنى؛ لذا قال:» ان من الالتزام برعاية القوانين الحكومية، لزمه العمل وفق شرطه والتزامه»[٥٨].

وحرص على احترام حقوق الاقليات في تشكيل النظام المعتمد على أسس عديدة التي على رأسها العدالة؛ لذا قال: «لما كان معظم العراقيين من المسلمين فمن المؤكد أنهم سيختاروا نظاما يحترم ثوابت الشريعة الإسلاميّة المقدسة كما يحترم حقوق الاقليات؛ والجميع متفقون على ضرورة اعتماد مبدأ العدالة والمساواة بين أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعدديـة والانتخاب والتداول السلمي للسلطة»[٥٩].

وأجاب عن سؤال هل يمكن الحصول على فيزا من بلد غير مسلم شرط الالتزام بالقوانين، فأجاب: «إذا تعهد لهم ولو ضمنا برعايّة القوانين بلدهم؛ لزمه الوفاء بعهده؛ فيما لا يكون منافي للشريعة المقدسة، ومثل اشارات المرور يلزمهُ التقيد بها مطلقًا إذا كان عدم مراعاتها يؤدي إلى تضرر مِن يحرم الإضرار بهِ من محترمي النّفس والمال»[٦٠].

نفهم من هذه النصوص أنه كان يؤكد وبشدّة على حفظ النّظام والالتزام بالقوانين؛ لأنهُ من أسس بناء الدولة المدنيّة عنده، وهذا كان له الأثر الكبير في ارساء دعائم الهوية الوطنية.

رابعًا: الأمن: وكما أكد على معيار مهم من معايير الدولة المدنيّة وهو الأمن، وهو غايّة كُلَ دولة؛ حيثُ لا يمكن قيام دولة قوية بدون وجود الأمن؛ وهذا لا يمكن الاستغناء عنه؛ وأشار إلى هذا المعنى بوثائق عديدة[٦١]، وكذلك الالتزام بالقوانين حيثُ لا يتم الخروج عليها شرعًا[٦٢]؛ حيثُ قال: «ينبغي الاعتماد في توفير الامن والاستقرار في مختلف ربوع العراق على قوات الشرطة وسائر القوات الوطنية بعد تعزيزها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضروريّة»[٦٣].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

وبيـن ضـرورة حصـر حمـل السـلاح بيد الحكومة، وهي دعوة شـرعيّة وسياسيّة حقيقية لقيـام دولـة تمثل ألـوان الطيـف العراقي دون اسـتثناء؛ ودون الاعتمـاد علـى حكومات غير مركزيّـة -تضعف في حـال احتكارهـا للقوة- من إحسـاس المواطن بوجـود حكومة مركزية تمثله[٦٤]؛ حيثُ قال: «إن المرجعيّة الدينية كانت من أوّل المنادين بضرورة حصر السلاح في يد الحكومة، وجمع الاسـلحة غير المرخص فيها، ولكـن لا بُدَ من أن يُعمم ذلك بالنسـبة إلى كافة المجموعات المسـلحة لأية جهـةٍ انتمت؛ وهذا يحتـاج إلى قرار سياسـيّ مِن مختلـف الفرقاء وإلى قوات أمن عراقية قادرة على توفير الأمن والنّظام»[٦٥].

خامسًـا: الدّين والدولـة: وتحدث على معيار الدّين والدولة؛ فقد جعل قضية الدّين وارتباطها بالدولـة أمرًا يكـون مِن اختيار الشـعب، وأنه مِن ثوابت عقائده؛ وكما أن الشـعب هو الوحيد الـذي يختار نوع الحكومة؛ فهو رفض تشـكيل أي حكومـة دينيَّـة واعتبر هذا الأمـر خاضعًا للشـعب؛ فيتحـدث عـن هـذه العلاقـة قائـلًا: «يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة اغلبيّة الشـعب أن تحترم دين الاغلبيّـة. وتأخذ بقيمه؛ ولا تخالفه في قراراتها شـيئًا من أحكامه»[٦٦]. وإن هذا الرأي قد تجسـد في المـادّة الثانيّة مِن الدسـتور العراقي التي نصت: «الإسـلام دين الدولة الرسـمي؛ وهو مصدر أساس للتشريع؛ حيثُ لا يجوز سـن قانـون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام»[٦٧].

ولا يخفـى أن الطروحـات الدِينيّـة شـيء والسياسـيّة شيء أخر، ومن ثم فلا يجوز الدمج بين الأمرين؛ لننسب الفشل في الطرح السياسيّ أو التجربة السياسـيّة إلى الدّيـن عموما، حيثُ أن الدّيـن يوجـد ضمن أصوله الثابتـة ومبادئه العامّـة؛ ولا حاجـة للخطاب التسـقيطي باسـم الّدين لما هو مبطّن لأطروحة سياسيّة؛ أو الدّين السياسي، لا سياسـة الدّين، لمآرب أخرى[٦٨]، حيث أن أبناء البلد متساوين بجميع حقوقهم؛ لذا قال: «العراقيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم من الشيعة وغيرهم؛ موحدون في المطالبة باحترام إرادتهـم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الأجنبي لمسـتقبلهم السياسـيّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعي أو الثقافي»[٦٩].

وبين أهمّية سعي الزعمات الدينية لتكريس قيم التعايش السـلمي والمحبة بين مختلف الطوائف والاتجاهات الأخرى؛ لذا قال: «يجب أن يسعى الجميع ولا سـيما الزعامـات الدِينيّة والروحيّة لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعايّـة الحقـوق والاحترام المتبـادل بين أتباع مختلف الاديان والاتجاهات الفكرّية»[٧٠].

سادسًـا: حقوق المـرأة: وكان لحقوق المرأة النصيـب الوافر في فكر سـماحته، وذلك لدعم أسـس الهويـة الوطنية من خـلال الإطار العام في التأكيد على حقوق الإنسان كرامته وحرياته المشـروعة، فقد أشـار إلى أن الإسلام اعترف بحقوقها، واعطاها قيمتها الكبيرة وسـاواها مع الجنس الأخر في قضايا عديدة؛ فقد أكد إلى عدم

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

معارضة النساء في ممارستها أو مشاركتها في العمليّة السياسيّة وتسلمها للمناصب المختلفة بشرطٍ توفر الشروط والمؤهلات القانونيّة؛ لذا قال: «ومن المؤمل أن تكون للمرأة العراقية دور كبير في تطوير العراق ورقِيّه ورفعته»[٧١].

سابعًا: احترام حقوق الاخرين: إن احترام حقوق الإنسان وكيانه في المجتمع عن طريق اعطاء حقوقهِ والحفاظ عليها من اذى الاخرين؛ فلهذا قال: «يجب أن يسعى الجميع ولا سيما الزعامات الدينيّة والروحيّة لتثبيت قيّم المحبةٍ والتعايش السلميّ المبني على رعايّةٍ الحقوق والاحترام المتبادل بين اتباع مُختلف الاديان والاتجاهات الفكرّية»[٧٢].

ولابدّ مِن الإشارة إلى دور وسائل الإعلام الخارجيّة وبعض العربيّة على وجه التحديد؛ وهي تغذي لأسباب طائفيّة-وعملًا بمنطق المؤامرة -روح الطائفة والاحترابات الاجتماعيّة، عبر تصوير ما يرِ بِهِ العراق اليوم بوصفه مقدمة لتقسيم البلاد إلى كانتونات[٧٣]؛ حيثُ قال: ‹أن بعضا من وسائل الإعلام تستغل هذا الموقف وتنشر بين الحين والآخر بعض الاخبار المكذوبة وتروج الاشاعات التي لا أساس لها من الصحة»[٧٤].

ونفهم مما تقدم تمكين الشعب العراقي مِن ممارسة حقَّهِ في اختيار دستوره ونوابهِ في إطار انتخابات عامّة نزيهة وكذلك تأكيد المشتركات الجامعة للإسلام الموحدة لمجموع المسلمين ورفض الاحتكام إلى ما يختلف عليه وتأكيد حمايّة الاقليات الدّينيّة وحقّها في ممارسة شعائرها بحريّة؛ وتأكيد حق المرأة كاملًا في العمل والوظائف والحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور.

وكما أصر على تأكيد المصير المشترك للعراق في عمقه العربيّ والإسلاميّ وحسن الجوار مع المحيط العربيٍ والإسلامي، واحترام المواثيق والشرعيّة الدوليّة والهيئات الدوليّة وفي مقدمتها الأمم المتحدة؛ والدعوة إلى انصاف الفقراء والمضطهدين والمهمشين[٧٥].

فهو يعمل على تنزيه الحكومة وقواعدها ومؤسساتها القانونيّة من اختلالات الممارسة السياسيّة؛ ويدعوها دائمًا إلى تحويل القواعد القانونيّة إلى احكام إجرائيّة؛ للإسراع ببسط العدالة الاجتماعيّة؛ واقامة الدولة العادلة[٧٦].

وتبين الى هنا ان ما سنوجزه من عناصر الدولة المدنية عند (السيّد السيستاني)، وهي بذاتها عناصر فاعلة في الهوية الوطنية وتعزيز وجودها بين أبناء الشعب العراقي، وكالآتي:

١- الانتخابات.

٢- الدستور.

٣- حفظ النظام

٤- الأمن.

٥- الدين والدولة.

٦- حقوق المرأة.

٧- احترام حقوق الاخرين

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

وخلاصة ما تقدم إن (السيّد السيستاني) تركزت عنده الحكومة المدنية على تراث الإسلام ومطلب الحريّة؛ وتستدعي البنية التاريخيّة على أساس الاستلهام، وليس التوقف عند التراث بما هو عقبة في الطريق، فأضفى على مشروعه الجنبة الإنسانية وتعزيز الهوية الوطنية العراقية.

الخاتمة

وفي الختام لا بُدَّ أَن نبيّن ان البحث خلص إلى مجموعة من الاستنتاجات التي لا بُدَّ مِن الاشارة إلى أبرزها:

١ـ إن الدولة المدنيّة فلسفةٌ نظام متكامل للدولة؛ وليست بحثاً في جهةٍ واحدةٍ هي جهة الدّين وعلاقته بالدولة، بل محور الدّين هو أحد المحاور المهمة في نظام الدولة الذي تبحثه فلسفة الدولة المدنيّة؛ وليس هو كُلَ محاورها[٧٧]. كما جاء مفهُوم الدولة المدنيّة كأحد النماذج البارزة للحكم الصالح للدولة، والذي لم يكن مصطلحًا واضحًا في الفكر الإسلاميّ؛ ولكن له وجود في التراث الإسلاميّ تعود إلى (ميثاق المدينة) في عهد النبي (صلى الله عليه واله)، بل ويؤسس لها عدَّة أبعاد لإيجادها من التعاقد والشورى والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة ومحاسبة الأمة للحاكم؛ وكذلك في عهد الإمام علي (عليه السلام). والذي ألقى بظلاله على تدعيم أسس الهوية الوطنية وإنماء جذورها من خلال بناء الثقة بين الحاكم والأمّة لتحقيق الحكم الصالح.

٢ـاوضح النهج الفكري للسيد السيستاني العديد من المفاهيم المعاصرة ومنها نظام الحكم و الهوية الوطنية، وهو من المضامين المهمة في بناء الثقة بالحاكم، فان (السيد السيستاني) يعتبر من أهم المنظرين الإسلاميّين في مجال الفكر السياسي، وقد تمثلت نظريته السياسية في مجال الحكم الصالح للدولة الاسلامية بنظرية (الدولة المدنيّة)، بما بينه بكتبه ومصنفاته والبيانات الصادرة من مكتبه، الذي كان الحجر الأساس في بناء هذهِ النّظريَّة، وتجد في هذا الامر الوعي الفكري إلى حدّ وضع وتجدد صياغة بناء السلطة في الإطار الإنساني الإسلامي بصورة خاصة.

٣ـيعد السيد السيستاني (قده) بنظريته السياسية حول مفهوم (الدولة) والحكم الصالح لها الرائد من بين فقهاء مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، على صعيد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بشقيه الشيعي والسنّي؛ اذ ذهبت نظريته في النظام السياسي انه قائم على الدستور، والذي يمثل تطورًا مهما في الفكر السياسي الشيعي، وكان هذا يصب في تحقيق العدل والمساواة والحريَّة وغيرها من مضامين الحكم الصالح، ونراه قد رفض الحكم المستبد أو الاستبداد بِكُل أنواعه، ونادى بالحكومة الإسلامية الصالحة، وجعلها فلسفة للحكم الصالح للدولة، مما أفضى إلى تحقيق التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد، وتهيئة الظروف لتكوين الهوية الوطنية العراقية.

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

٤- نـرى أن نظريـة (الدولة المدنية) للسـيد السيسـتاني جـاءت بفكـر واضـح خـالٍ مـن الطوباويـة، فكان لها على الأمـد البعيد وجودًا مهمًـا وكبيـرًا، وذات اثر علـى ارض الواقع، حيـث نـرى أن بنـاء هـذهِ النّظريَّة السياسـية وانعكاسـاتها فـي الحكـم الصالـح للدولة وكل التطبيقات الخاصة بهذه النظرية يخلص لتكوين نظام مدني إسـلامي، فقد حصر(دام ظله) هيئة الحكـم الصالـح في الإسـلام على نحـو واحد اعتباراً ان الحكم أسـاس في تسيير أمور الامة، بشـرط ان يكـون الحاكم منتخب مـن قبلها وله مؤهلات تؤهله لإدارة الحكم برؤية إسلامية.

٥-ان السـيد السيسـتاني بلـغ فـي فكـره وتصوراتـه السياسـية مرحلـة الكمـال، حيث حـاول أن يُنضج أفـكاره وتصوراته من خلال الدرس والمباحثة والظروف السياسية والثقافية والعلمية التي مر بها، كمفكر إسلامي معاصر، وكفقيـه ينتمي الى مدرسـة أهـل البيت (عليهم السـلام)، بان يكون الفكـر المدني الذي وضعه لتوعية الأمة وإرشـادها من خلال نقد الاستبداد وتفكيك مقوماته. ولذا اقتفى أثر بعض المفكرين الاسـلاميين الشـيعة المعاصرين في تنظيرهم الفقهي حول موضوعة الدولة وحكمها الصالح، وذلك ما أسهم اسهامات ملحوظ في بناء وتعزيز الهوية الوطنية العراقية.

التوصيات

١- إن الحكـم الصالح بمـا يحمله من معايير ومن مضامين، وباختلاف المدارس التي عرفته وبينت ماهيته، فهو فكرة سياسية رائعة لتحقيق حكم عادل، ولأنها فكرة واقعية لا تحمل شـيء من الطوباوية السياسـية شـيء؛ لـذا فالعمل به يحقق أبعاد سياسـية عديدة وصالحة. فإن فكرة الحكم الصالح تقوم على اسـاس أن مهمة الحكم تقوم به قيادات سياسـية منتخبـة، ويتم بموجبه اخضاع نشـاطات المؤسسـات إلـى مجموعة قوانيـن ونظـم وقـرارات تعمل علـى ضوئها لتحقيـق الجودة والتميز، ومن ثم تعزيز الهوية الوطنية بشكل فاعل.

٢- تكوين مجلس خـاص يتكون من كفاءات يعملـون علـى تقيـم الحكومـة وفـق معاييـر ومضاميـن الحكـم الصالـح لمعرفـة نسـبته؛ لأهميته في طبيعة استقرار النظام السياسي في أي بلدٍ كان، إن تحقيق مبدأ الشـفافية والمواطنة وكذلـك العدل فـي النّظام السياسـي يحتاج إلى وضـح هـذا المعايير في طريـق عمل صحيح لتؤدي هذه المعايير إلى سـلامة الحكم وتحقيق صلاحه المنشـود اقامته، وهذا مـا يؤدي لبناء الثقة عند الأفراد تجاه الحكومات.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

الهوامش

١-محمد عابد الجابري؛ جريدة الوطن، الاحد ١٧/ ٤/ ١٤٢٧هـ، العدد (٢٠٥٣٩).

٢- خالد غزال، من الدين إلى الطائفة في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، بيروت، ١٠١٦، ص١٦٤.

٣- عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط٧؛ مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت،

٤- لؤي صافي، الرّشد السياسي وأسسه المعيارية من الحكم الراشد إلى الحكومة الرشيدة؛ ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٥٧.

٥- جابر عصفور، التنوير والدولة المدنيّة، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠١٤، ص.٥

٦- محمد محفوظ، تحرير الدّينيّ الدولة المدنيّة طريقًا، ط١ء الانتشار العربي؛ بيروت، ٢٠١٠، ص٣١-٣٢.

٧- نعمان عبد الرزاق السامرائي، النظام السياسي في الإسلام، الرياض، ٢٠٠١، ص٤٦-٤٧.

٨- محمد عمارة؛ في النظام السياسي الإسلامي الخلافة ..الدولة المدنية.. الشورى ..الديمقراطية.. المواطنة؛ ط١، مكتبة الإمام البخاري القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٧.

٩- محمد محفوظ، التحرير الديني الدولة المدنية طريقًا؛ مصدر سابق، ص٣٧-٣٨.

١٠- المصدر نفسه، ص٣٥.

١١- عبد الكريم زيدان؛ المدخل لدراسة الشريعة الاسلاميّة ط١ء مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٧٦، ص٣٩.

١٢-شافي أنور، الاسلام السياسي والديمقراطيّة في اندونيسيًا... التحديات والفرص، وقائع مؤتمر؛ عمان مؤسسة كوتراد ادیناور، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٧، ص٥٠.

١٣- عبد الاله بلقزيز، مصدر سابق، ص١٤٧.

١٤-محمد سليم العواء النّظام السياسيّ للدولة الإسلاميّة؛ ط٩؛ دار الشروق؛ القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٢.

١٥- فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤١٧م، ص١١ .

١٦-كمال الحيدري، لا ضرر ولا ضرار من ابحاث السيد محمد باقر الصدر، مؤسسة الإمام الجواد، النّجف الاشرف، ١٤٣٧، ص٣٩٣.

١٧- عبد الاله بلقزيز، مصدر سابق، ص٤٢٨.

١٨- محمد محفوظ، التحرير الديني الدولة المدنيّة طريقا، مصدر سابق، ص٦٠.

١٩- محمد باقر المجلسيّ؛ بحار الأنوار تحقيق؛ عبد الزهراء العلوي؛ دار الرضا، بيروت، ج٧٢، ص٣٥٤.

٢٠- صبحي صالح، تحقيق نهج البلاغة، ط١، بيروت، ١٩٦٧، ص١٥٦.

٢١- جاسر عودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، ط١، الشبكة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص٨٩.

٢٢- المصدر نفسه، ص٢٢٢.

٢٣- صبحي الصالح، مصدر سابق، ص٣٧٨.

٢٤- يوسف حسن يوسف، الدولة المدنية مفاهيم وقواعد واحكام، ط١ء دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص٩٧.

٢٥- محمد محفوظ، التحرير الديني الدولة المدنية طريقاً، مصدر سابق، ص١٧١. عبد

٢٦- للمزيد ينظر: حميد مسلم فرهود الطرفي، الدولة المدنية عند الإمام علي، رسالة ماجستير غير منشورة؛ معهد العلمين، النجف الأشرف، ٢٠١٢م.

٢٧- الرزاق مسلم ماجد؛ دراسة ابن خلدون في ضوء النظريّة الاشتراكيّة؛ منشورات وزارة الاعلام، بغداد.

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

٢٨- ابـن خلدون، مقدمـة ابن خلـدون، ط١، دار النهضة، مصر، ١٣٧٧هـ، ص١٢٧-١٢٨.

٢٩-ابو اسـحاق الشـاطبي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز؛ دار المعرفة بيروت؛ (د.ت)، ص ١٠٦-١٠٧.

٣٠- الغـزالي، المسـتصفى في علـم الأصـول، دار الفكـر، دمشق:(د.ت)، ص٧١.

٣١- المـاوردي، الأحـكام السـلطانية والولايـات الدينيـة، تحقيـق أحمـد مبـارك البغـدادي مكتبـة دار بـن قتيبـة؛ الكويت؛

٣٢-نقـلا عـن أيـاد خلف حسـين العنـبر، الدولـة المدنية في الفكر السـياسي الإسـلامي المعاصر، أطروحـة دكتوراه (غير منشورة)؛ جامعة بغداد،

٣٣-عـلي عبد الـرزاق؛ الإسـلام وأصول الحكـم؛ بحث في الخلافـة والحكومـة في الاسـلام» ط"؛ مطبعـة مـصر، القاهرة، ١٩٢٥، ص١٠٣.

٣٤- نقـلا عن: وجيه كوثراني؛ الدولـة والخلافة في الخطاب العـربي ابان الثورة الكماليّة في تركيا، دراسـة ونصوص، دار الطليعة؛ بيروت، ١٩٩٦، ص٥٤.

٣٥- نقلا عن: أبو فهر السلفي، مصدر سابق، ص٥٧.

٣٦- محمد عبده، الاعمال الكاملة جمعها وحققها محمّد عمار، ج٣، المؤسسـة العربيّـة للدراسـات والنـشر، بـيروت، ١٩٧٤، ص٢٨٧.

٣٧- يوسـف القرضـاوي؛ التطـرف العلـماني في مواجهـة الاسـلام (نمـوذج تركيـا وتونـس) ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٤-٧٥.

٣٨- محمد عبارة، مصدر سابق، ص٤٥.

٣٩- فاضل جواد حميد الهلال؛ فكرة الدولة المدنيّة في مدرسة النجـف الفكريّـة النائينيّ أنموذجـا، أطروحة دكتوراه، معهد العلمين، النجف الاشرف؛ غير منشورة، ٢٠١٤.

٤٠- عـمار البغـدادي؛ الحوزة العلمية وأثرهـا في بناء العراق الحديـث الامـام السيسـتاني والدولة. مركزالدراسـات الحوزوية؛ النجف الأشرف؛ بلا، ص١٧.

٤١- محمد محفوظ، الدولة المدنية عند السـيد السيستاني، مجلة الساحل الثقافي، السعوديّة، ع(٤٢)، ٢٠١٩، ص٤٨.

٤٢- المصدر نفسه، ص٦١.

٤٣- المصدر نفسه، وثيقة (٥٧)، جواب (٧)، ص١٠٢.

٤٤- المصدر نفسه، وثيقة (٣)؛ جواب (٤)، ص١٦.

٤٥-المصدر نفسه؛ وثيقة (٥)»؛ جواب (٤)، ص ١٩-٢٠.

٤٦- محمد صادق الهاشـميّ وجمعة العطواني، شـيعة العراق مصـادر القـوة والتحديـات؛ دراسـة لأبـرز التحولات السياسيّة لشيعة العراق بعد ٢٠٠٧م ط١ء مركز العراق للدراسات؛ مطبعة الساقي، ٢٠١٤، ص٥٢.

٤٧-محمـد محفـوظ الدولـة المدنيـة عنـد السـيد السيسـتاني، مصدر سابق، ص٥١٨-٥٠.

٤٨-عمار البغدادي؛ مصدر سابق، ص٣٤.

٤٩-عـلي السيسـتاني؛ رسـالة جوابيـة موجهـة إلى السـيّد الاخضر الابراهيمي؛ مكتب السـيد السيستاني؛ النجف الأشرف، ٧٣/ ١٩/ ١٠٠م.

٥٠-عماد الكاظمي؛ المرجعيـة الدينية ودورها في بناء الدولة العراقيّـة، ط١، دار الكفيل، كربلاء، ٢٠١٨، ص٨١-٨٢.

٥١-حامد الخفاف، مصدر سابق؛ وثيقة (١٤)، ص٣٥.

٥٢- لاري دايمونـد؛ النـصر المهدور (الاحتـلال الامريكي والجهـود المتخبطـة لإحـلال الديمقراطيـة في العراق)، ترجمة مركـز الخليج الأبحاث ط١، مركـز الخليج؛ دبي، ٢٠٠٥م، ص٨٤.

٥٣-حامـد الخفـاف؛ مصـدر سـبق ذكـره وبثقة رقـم (٣)؛ جواب (٢)، ص٦٢.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

٥٤- نجوى صالح الجواد، المرجعية الدّينيّة والعراق الجديد، ط١، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٧.

٥٥- حامد الخفاف، مصدر سابق، وثيقة (٤٥)، جواب (٢)، ص٨٧.

٥٦- اسعد شبيب ومحمد باقر، دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة الجامعة الإسلامية؛ النجف الأشرف. العدد(٥٧)، ٢٠٢٠، ص٢٨٢.

٥٧-فراس عبد الكريم محمد علي، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة قضايا سياسية جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٢٠، ص١٤٣.

٥٨- حامد الخفاف، مصدر سابق، وثيقة (٧)» جواب (١)، ص٢٢.

٥٩- المصدر نفسه، وثيقة رقم (٧)، جواب رقم (٢)، ص٦٥.

٦٠- حامد الخفاف، مصدر سابق، المصدر نفسه، وثيقة رقم (٣٢)، ص١٤٤.

٦١- المصدر نفسه وثيقة (٩) جواب (٤) وثيقة (٥) جواب (٥) وثيقة (٣٥) جواب (٣) وثيقة (٤٤) وثيقة (٥٤).

٦٢- علي السيستاني؛ فقه المغتربين، مكتب السيد السيستاني؛ قم ٢٠٠٢م، مسألة رقم (٢٣٥).

٦٣- المصدر نفسه؛ وثيقة (٣١)، جواب (٦)، ص٦٣. حامد الخفاف مصدر سابق؛ وثيقة (٥٢) جواب (٤)،

٦٤- عمار البغدادي مصدر سبق، ص ٨٠. المصدر نفسه، مسألة رقم(٢٣٤).

٦٥-. حامد الخفاف، مصدر سابق، وثيقة رقم (٩٦)، جواب (٣)، ص١٦٦-١٦٧. المصدر نفسه، وثيقة (٣١) جواب رقم (٦)، وثيقة رقم (٣)، جواب (٦) وثيقة (١١) جواب (٤) وثيقة (٢٤) جواب (٢) وثيقة (٣٦) جواب (٢) وثيقة (٤) جواب (٢) وثيقة (٩٧) جواب (٣). المصدر نفسه؛ وثيقة (١١) جواب رقم (١) وثيقة (٣٢) جواب (٦) وثيقة (٧٧)؛ جزء من وثيقة (٩٤).

٦٦- حامد الخفاف، مصدر سابق، وثيقة (١٣)، جواب (٥)، ص٣٢.

٦٧- المادة (٢/ أولا) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥م.

٦٨-جواد أحمد البهادلي، الوسطية في الخطاب الاسلامي المعاصر العلامة شرف الدين والمرجع السيستاني وفقه الوفاق للتقريب بين المذاهب الإسلامية أنموذجا، ط١، دار المؤرخ العربي؛ بيروت، ٢٠١٤م، ص٥٥.

٦٩- حامد الخفاف، مصدر سابق، وثيقة (٧)»؛ جواب (٤)، ص٢٣.

٧٠- المصدر نفسه، وثيقة (٩٦)، جواب (٥)، ص١٦٧.

٧١- حامد الخفاف، وثيقة (٧) جواب (١٠))، ص١٠٣.

٧٢- المصدر نفسه؛ مصدر سابق، وثيقة رقم (١٧)؛ جواب رقم ٥ ص١٦٧

٧٣- عمار البغدادي، مصدر سابق، ص٨٠.

٧٤- حامد الخفاف، مصدر سابق، ص٢٠٥-٢٠٦.

٧٥- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلميّة؛ مطبعة البينة، النجف الأشرف، (د.ت)، ص٧٣.

٧٦- سامي البغدادي مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلميّة مقاربة في رؤى الخميني -النائيني - الصدر-السيستاني؛ مركز الهدى للدراسات الحوزويّة؛ البينة؛ النجف الاشرف، ٢٠١٠، ص٨١.

٧٧- أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، ط١، دار عالم النوادر، القاهرة، ٢٠١١، ص٧٧.

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

المصادر

١- اسعد شبيب ومحمد باقر، دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة الجامعة الإسلامية؛ النجف الأشرف. العدد(٥٧)، ٢٠٢٠.

٢- ابو اسحاق الشاطبي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز؛ دار المعرفة بيروت؛ (د.ت).

٣- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط١، دار النهضة، مصر، ١٣٧٧ه.

٤- أياد خلف حسين العنبر، الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)؛ جامعة بغداد.

٥- أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، ط١، دار عالم النوادر، القاهرة، ٢٠١١.

٦- انور الجندي، حسن البنا الداعية الامام المجدد الشهيد، دار العلم، دمشق، ٢٠١١.

٧- تقي الدين النبهاني، الدولة الإسلاميّة؛ جامعة الكويت؛ الكويت؛ ١٩٧٤م ص٩.

٨- جابر عصفور، التنوير والدولة المدنيّة، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠١٤.

٩- جواد أحمد البهادلي، الوسطية في الخطاب الاسلامي المعاصر العلامة شرف الدين والمرجع السيستاني وفقه الوفاق للتقريب بين المذاهب الإسلامية أنموذجا، ط١، دار المؤرخ العربي؛ بيروت، ٢٠١٤م.

١٠- جاسر عودة، الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، ط١، الشبكة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

١١- الجواهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطر، ج ٥، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م،

١٢- خالد غزال، من الدين إلى الطائفة في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٦.

١٣- حسن البناء مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، المؤسسة الإسلاميّة، ١٩٨٤.

١٤- حميد مسلم فرهود الطرفي، الدولة المدنية عند الإمام علي، رسالة ماجستير غير منشورة؛ معهد العلمين، النجف الأشرف، ٢٠١٢م.

١٥- حامد الخفاف؛ النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية؛ ط٨؛ دار المؤرخ العربي؛ بيروت؛ ٢٠١٨م.

١٦- الخفالاري دايموند؛ النصر المهدور (الاحتلال الامريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق)، ترجمة مركز الخليج الأبحاث ط١، مركز الخليج؛ دبي، ٢٠٠٠.

١٧- الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٨- الغزالي، المستصفى في علم الأصول، دار الفكر، دمشق:(د.ت).

١٩- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلميّة مقاربة في رؤى الخميني -النائيني - الصدر-السيستاني؛ مركز الهدى للدراسات الحوزويّة؛ البينة؛ النجف الاشرف، ٢٠١٠.

٢٠- صبحي صالح، تحقيق نهج البلاغة، ط١، بيروت، ١٩٦٧.

٢١- كمال الحيدري، لا ضرر ولا ضرار من ابحاث السيد محمد باقر الصدر، مؤسسة الإمام الجواد، النّجف الاشرف، ١٤٣٧.

٢٢- الرزاق مسلم ماجد؛ دراسة ابن خلدون في ضوء النظريّة الاشتراكيّة؛ منشورات وزارة الاعلام، بغداد.

٢٣- رحاب عكاوي، الإمام الشيخ محمد عبده في أخباره وآثاره، ط١ دار الفكر العربي؛ بيروت، ٢٠٠١.

٢٤- فاضل جواد حميد الهلال؛ فكرة الدولة المدنيّة في مدرسة النجف الفكريّة النائينيّ أنموذجا، أطروحة دكتوراه، معهد العلمين، النجف الاشرف؛ غير منشورة، ٢٠١٤ .

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاسلامية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات الاديان في دار الكتب والوثائق/ العدد ت ١١٩١٠/٤في ٢٠١٩/١٢/٢٤
ISSN 2079-6129 رقم الإيداع الدولي
Info@baytalhikma.iq

٢٥- فراس عبد الكريم محمد، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة قضايا سياسية جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٢٠.

٢٦- عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط٧؛ مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.

٢٧- عبد القادرة عودة، الإسلام واوضاعنا السياسية؛ مطابع معتوق اخوان. بيروت؛ ١٩٦٧م.

٢٨- عبد الكريم زيدان؛ المدخل لدراسة الشريعة الإسلاميّة، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٧٦.

٢٩- عبد الرحمن آدم على، الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها، ط١، مكتبة الرشد السعودي، ١٩٨٨.

٣٠- عماد الكاظمي؛ المرجعية الدينية ودورها في بناء الدولة العراقيّة، ط١، دار الكفيل، كربلاء، ٢٠١٨.

٣١- عمار البغدادي؛ الحوزة العلمية وأثرها في بناء العراق الحديث الامام السيستاني والدولة. مركز الدراسات الحوزوية؛ النجف الأشرف.

٣٢- علي السيستاني؛ فقه المغتربين، مكتب السيد السيستاني؛ قم ٢٠٠٢م.

٣٣- هشام عليوان؛ تقي الدين النبهاني داعية الخلافة الإسلامية ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٩.

٣٤- محمد عبده، الاعمال الكاملة جمعها وحققها محمّد عمار، ج٣، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٣٥- محمد محفوظ، الدولة المدنية عند السيد السيستاني، مجلة الساحل الثقافي، السعوديّة، العدد (٤٢)، ٢٠١٩.

٣٦- محمد صادق الهاشميّ وجمعة العطواني، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات؛ دراسة لأبرز التحولات السياسيّة لشيعة العراق بعد ٢٠٠٧م مركز العراق للدراسات؛ مطبعة الساقي، ٢٠١٤.

٣٧- محمد عابد الجابري؛ جريدة الوطن؛ الاحد ١٧/ ٤/ ١٤٢٧هـ، العدد ٢٠٥٣٩.

٣٨- محمد محفوظ، التحرير الدّينيّ الدولة المدنيّة طريقًا، الانتشار العربي؛ بيروت، ٢٠١٠.

٣٩- محمد عمارة؛ في النظام السياسي الإسلامي الخلافة ...الدولة المدنية... الشورى ...الديمقراطية... المواطنة؛ ط١، مكتبة الإمام البخاري القاهرة، ٢٠٠٩.

٤٠- محمد سليم العواء، النّظام السياسيّ للدولة الإسلاميّة، دار الشروق؛ القاهرة، ٢٠٠٦.

٤١- محمد باقر المجلسيّ؛ بحار الأنوار تحقيق؛ عبد الزهراء العلوي؛ دار الرضا، بيروت.

٤٢- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي مكتبة دار بن قتيبة؛ الكويت.

٤٣- موسوعة أعلام الفكر الإسلامي؛ المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٤- يوسف حسن يوسف، الدولة المدنية مفاهيم وقواعد واحكام، ط١ء دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧.

Quarterly journal issued by Department of Religion Studies In BaytAl-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(11910/4) 2019
ISSN 2079-6129
Info@baytalhikma.iq

Civil Government in the Thought of Sayyid al-Sistani (may his influence endure) and Its Impact on the Construction of National Identity in Iraq after 2003

Sheikh Mahdi Abbas Hamdan al-Rubaʿi
Islamic Researcher-Hawza-Najaf al-Ashraf

Abstract

Sayyid al-Sistani's thought and guidance reached a mature stage through scholarly study, debate, and the political, cultural, and scientific conditions he experienced. As a contemporary Islamic thinker and a jurist belonging to the Ahl al-Bayt tradition, he sought to develop a civic conception of governance intended to educate and guide the community by critiquing despotism and dismantling its foundations. In this effort he followed, in part, the intellectual trajectory of several modern Twelver Shi'i thinkers - notably Sheikh al-Naini - whose ideas left a discernible imprint on a number of later scholars, including Sayyid al-Sistani. In many respects, his political views represent a continuation and development of that intellectual legacy. Sayyid al-Sistani's conception of civil government became particularly evident after 2003 - following the collapse of the former regime in Iraq — when he engaged in public deliberation concerning Iraq's condition and articulated his positions through the juridical maxim "lā ḍarar wa lā ḍirār" (no harm and no reciprocating harm), as well as via numerous fatwas, juridical rulings, and official statements regarding civil governance.This study demonstrates that the components of civil government in Sayyid al-Sistani's thought function as effective elements in constructing and consolidating national identity among Iraqis. These components include: free and fair elections; a constitutional framework; preservation of public security and order; the relation between religion and the state; the rights of women; and respect for the rights of others.Furthermore, Sayyid al-Sistani anchors civil government in the Islamic heritage while affirming the demand for freedom within the framework of human dignity. He appeals to historical structures as sources of inspiration rather than treating the heritage as an obstacle to progress. By imbuing his leadership project with a humanistic orientation and promoting a cohesive Iraqi national identity, his prudent positions have contributed to strengthening national foundations and deepening their roots -notably through efforts to reconcile Iraqi society, repudiate sectarianism and partisan divides, and call for peaceful coexistence among the people of Iraq.

Keywords: national identity; Sayyid al-Sistani; civil government; Iraq after 2003.